محملا رئيس مجلس الوزراء المسؤولية السياسية الكاملة في هذا الشأن

جوهر: إدارة السياسة المالية للدولة بحاجة لدراية ورؤية واضحة

تابعت باستغراب شديد تصريح محافظ البنك المركزي بشأن آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد

هل من الحصافة أن يصرح المحافظ في هذا الوقت الذي من شأنه التأثير السلبي الحاد على سمعة الكويت؟

حسن جوهر

طالب النائب د. حسن جوهر بإدارة ملفات السياسة المالية والنقدية للبلد وفق رؤى واضحة وبإشراف ومتابعة ذات كفاءة ودراية بأهمية هذين الملفين، محملا رئيس مجلس الوزراء المسؤولية السياسية الكاملة في هذا الشأن.

وقال جوهر في تصريح صحفي تابعت باستغراب شديد تصريح محافظ البنك المركزي بشأن آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد المحلي بشكل عام وقطاع البنوك بشكل خاص، في وقت تؤكد فيه الحكومة على وجود عجز في السيولة".

وتساءل "هل من الحصافة أن يصرح محافظ البنك المركزي بهذا الشكل المفاجئ في هذا الوقت تحديداً والذي من شأنه التأثير السلبي الحاد على سمعة الكويت المالية واحتمال أن تستغل وكالات التصنيف العالمية مثل هذا التصريح لمراجعة التصنيف الائتماني للكويت ونظامها المصرفي المالي وأن يفتح الباب على مصراعيه للمضاربة على الدينار الكويتي وتعريض المدخرات الحكومية والخاصة للمخاطر".

وأضاف ان " مثل هذا التصريح قد يترتب عليه آثار على الموازنة العامة للدولة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، مما يتطلب حاجتها للاقتراض الفوري لتمويل هذا العجز، الأمر الذي تسوّق له الحكومة عبر ما يسمى بقانون الدين العام بمبالغ خيالية تصل إلى 20 مليار دينار".

واعتبر جوهر ان " ذلك دليل ضعف الفريق الحكومي المسؤول عن المالية العامة وعلى رأسه وزير المالية ومحافظ البنك المركزي ومساهمتهما المستمرة في تعريض سمعة الكويت لمخاطر جمة نتيجة هذه التصريحات غير المسؤولة، فضلاً عن انعكاس ذلك على المتعاملين في سوق الكويت للأوراق المالية وعزوف المستثمر الأجنبي عن الدخول في السوق الكويتي في ظل التخبط المستمر في إدارة السياسة المالية والنقدية للدولة".

يحتمل أن تستغل وكالات التصنيف العالمية هذا التصريح لمراجعة التصنيف الائتماني للكويت ونظامها المالي

ضعف الفريق الحكومي المسؤول عن المالية يعرض الكويت لمخاطر جمة نتيجة التصريحات غير المسؤولة

5 نواب يقترحون إنشاء هيئة مستقلة لتنمية وتقييم أداء الاستثمارات العامة

الاقتراح يهدف للحفاظ على الاستثمارات

أعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراح بقانون في شأن إنشاء الهيئة العامة لتنمية وتقييم أداء الاستثمارات العامة.

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب عدنان عبد الصمد، وأحمد الحمد ، ود. علي القطان ، والصيفي مبارك الصيفي ، وفارس العتيبي بإنشاء هيئة لها شخصية اعتبارية مستقلة تتبع مجلس الوزراء، تتولى تنمية وتقييم أداء الاستثمارات العامة التي تقوم بها الهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة والشركات العامة.

ونصت المذكرة الايضاحية على ما يلي: بالإشارة إلى عجوزات الميزانية العامة للدولة التي شهدتها السنوات الأخيرة والتي قد تستمر لسنوات مقبلة لا يستطيع أحد التنبؤ بمداها وما نتج عنها من توجه الحكومة لزيادة الإيرادات غير النفطية بزيادة الاستثمار في الطاقة الإنتاجية لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه من خلال تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتي لم تؤت ثمارها حتى الآن ، حيث انخفضت الإيرادات غير النفطية الفعلية للسنة المالية 2016 / 2017 عن مثيلتها المقدرة وعن مثيلتها الفعلية للسنة المالية 2016/2015 وذلك خلال العام الأول من تنفيذ برنامج الإصلاح الذي تضمنته وثيقة الإصلاح الاقتصادي . لذلك فقد أصبح من الضروري تركيز الاهتمام على الاستثمارات العامة في أسواق المال المحلية والعالمية باعتبارها الرافد الأساسي طويل الأجل الذي تعتمد عليه الدولة في توفير مواردها المالية والتي تمثل حوالي 75% من المدخرات الكويتية العامة سنوياً مقابل 25% استثمارات في الطاقة الإنتاجية من خلال تنفيذ خطط التنمية، حيث يبلغ حجم الأموال العامة المستثمرة في أسواق المال مئات المليارات من الدولارات وتتركز في المؤسسات والهيئات المليارية.

الخاصة بالأطباء والعاملين في مجال الخدمات الصيدلانية والتمريض

أحمد الحمد يسأل وزير التعليم العالي بخصوص اللجنة الفنية لمعادلة الشهادات العلمية

أحمد الحمد

تقدم عضو مجلس الامة النائب المهندس أحمد الحمد بسؤال برلماني لوزير التعليم العالي بخصوص مهام وآلية عمل اللجنة الفنية لدراسة معادلة الشهادات العلمية للأطباء والعاملين في مجال الخدمات الصيدلانية والخدمات الطبية المساعدة والتمريض والتي شكلتها وزارة التعليم العالي بالقرار الإداري رقم (238) لسنة 2018.

تكون السؤال من عشرة بنود كان أولها عن مهام اللجنة الفنية لدراسة معادلة الشهادات العلمية للأطباء والعاملين في مجال الخدمات الصيدلانية والخدمات الطبية المساعدة والتمريض، وفيما إذا كان هناك أي دور آخر للجنة يختلف عما ورد إعلانه بالصفحة الإلكترونية للوزارة.

وسأل النائب الحمد عن عدد الاجتماعات التي تمت منذ تشكيل اللجنة بتاريخ 1/10/2018 وحتى تاريخ تقديم السؤال، بالإضافة إلى إجمالي عدد المعاملات التي تم النظر فيها خلال جميع الاجتماعات في تلك المدة.

كما سأل النائب الحمد عن المدة التي تستغرقها اللجنة لتقييم (الشهادات المعادلة مسبقا من قبل وزارة التعليم العالي) منذ تاريخ وصول طلب التقييم للجنة وحتى الانتهاء من مناقشة الطلب والرد بالنتيجة، مطالباً بتزويده باللوائح المنظمة لإجراءات اللجنة أو مخطط تسلسل سير المعاملة حسب اللوائح والنظم المتبعة، وأي أمور قد تلجأ لها اللجنة فيما يختص بعرض المعاملات على اللجنة أو إعادة النظر فيها واللوائح المنظمة لذلك.

كما سأل النائب الحمد عن الأسس والشروط والمتطلبات التي تستند عليها هذه اللجنة لاستكمال عملية تقييم الشهادات العلمية التخصصية لأطباء الأسنان والتي انتهت معادلتها من قبل وزارة التعليم العالي مسبقاً حتى يتم تقييمها بما يعادل شهادة الدكتوراه، بالإضافة إلى المدة اللازمة (تقديرياً) للانتهاء من أية معاملة.

وسأل الحمد عن المؤهلات العلمية لرئيس وأعضاء اللجنة للقيام بعملية تقييم الشهادات الطبية لأطباء الأسنان واعتمادها لتعادل شهادة الدكتوراه، مطالباً بتزويده بأسماء وصور عن شهادات رئيس وأعضاء اللجنة المذكورة مشفوعة بالتقييم العلمي والإداري لهم.

كما سأل الحمد فيما إذا كان لدى اللجنة كشف أو لائحة محددة بأسماء الشهادات التي تعادل الدكتوراه، سواء أكانت شهادات فردية أو شهادات مدمجة أو مجتمعة مع بعضها، مطالباً بتزويده بالكشف أو اللائحة إن وجدت. كما سأل فيما إذا كان لدى اللجنة أيضاً أي مرجع علمي أو قرار وزاري أو إداري تستند إليه في حال ورود الشهادات من مختلف دول العالم لشهادات أطباء الأسنان التي تعادل الدكتوراه سواء مفردة أو مجتمعة، مطالباً بتزويده بجميع المراجع التي تستند عليها اللجنة بتصنيف الدول الصادرة عنها الشهادة والخاصة بالدول العربية والأجنبية إن وجدت مشفوعة بأي لوائح خاصة بذات الموضوع إن وجدت.

المطر :هناك تقصير من جامعة الكويت و الحكومة بعد متابعة هذا الأمر

«التعليمية»: وزير التعليم العالي يشكل لجنة تحقيق بشأن تراجع التصنيف الدولي لجامعة الكويت

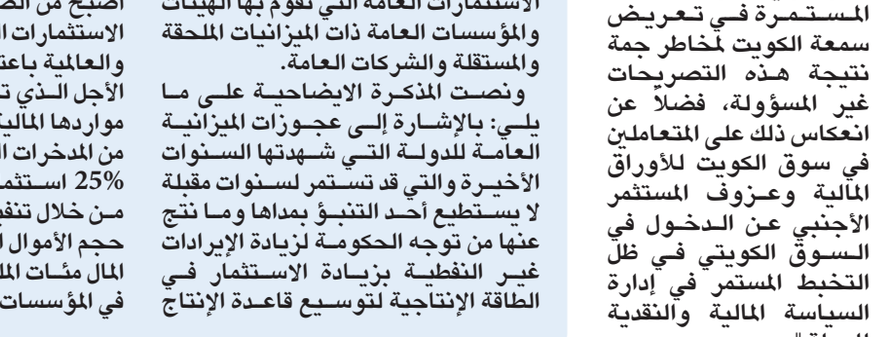
جانب من اجتماع اللجنة التعليمية

ناقشت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد في اجتماعها أمس الأربعاء تراجع التصنيف العالمي لجامعة الكويت، وسبل رفع مؤشر تصنيفها الأكاديمي على المستوى الدولي.

وقال رئيس اللجنة النائب د. حمد المطر في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة عقدت اجتماعها الحادي والعشرين بحضور وزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس، وممثلين عن عدد من الأجهزة الأكاديمية، وعن أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت ومكتبها الفني، مؤكداً أن المناقشات اتسمت بالشفافية والوضوح.

وأشار إلى انه ما يختص بتصنيف جامعة الكويت فإن التصنيف العربي يضعها في التصنيف الأول على مستوى الكويت فيما يضعها تصنيف نشر قبل أيام عبر مؤسسة "كيو اس" العالمية المتخصصة في بحوث التعليم ونشر تصنيف الجامعات، في مركز متأخر على مستوى التصنيف الدولي.

وبين أن اللجنة تلقت تقريرا من مدير جامعة الكويت بالوكالة د. بدر البديوي عن عملية الأوزان النسبية لمؤسسة "كيو أس" سواء على المستوى العربي أو العالمي وبعض المؤشرات الأخرى لمؤسسات مختصة بموضوع التصنيف.

وأشار إلى أن التقرير يوضح أن مؤشر التصنيف يأخذ بعوامل منها السمعة الأكاديمية ورأي جهات العمل ونسبة أعضاء هيئة التدريس مقارنة بالطلبة ومعدل اقتباس الأبحاث من أعضاء هيئة التدريس ونسبة أعضاء الهيئة الأكاديمية الأجانب ونسبة الطلبة الأجانب، وبناء عليها تكون النسبة وترتيب التصنيف الأكاديمي.

واعتبر أن هناك تقصيرا من جامعة الكويت، ومن الحكومة إذ إنه لا يمكن قبول أن يكون هناك تصنيف وليس هناك لجنة مختصة أو وحدة منفصلة لمتابعة هذا الموضوع وتزويد الجهات المعنية بالمعلومات الدقيقة حتى يكون التقييم تقييماً علمياً صحيحاً.

وكشف المطر عن تشكيل وزير التعليم العالي لجنة تحقيق حول هذا الموضوع، مؤكداً أنه ستكون هناك مراقبة مباشرة من اللجنة التعليمية ، مطالبا بتشكيل وحدة منفصلة والاستعانة بالخبراء في هذا الموضوع.

واعتبر أن خريج جامعة الكويت يعد من أفضل خريجي الجامعات على مستوى العالم لأن البرامج التي تعطى باللغة العربية مثل برامج الحقوق والشريعة والآداب وغيرها لا تقيم في (كيو اس) العالمية ولا يعطى لها وزن.

ورأى أن الحل يكمن في وجود وحدة ترجمة للبرامج والأبحاث والأنشطة بجامعة الكويت وتزود بها مؤسسة (كيو أس) بشكل رسمي حتى يكون ترتيب جامعة الكويت لائقا بسمعتها.

ورأى أن هناك تقصير أيضا من مجلس الأمة لأن القانون رقم 76 لسنة 2019 يعيق تحرك جامعة الكويت وتطورها ولا يعطيها الاستقلالية الكاملة، مشدداً على ضرورة أن تدرج لجامعة الكويت ميزانية مستقلة لضمان الاستقلال المالي والإداري لها.

وقال "لا يمكن أن نقفز بجامعة الكويت في ظل وجود البيروقراطية الحكومية المميتة".

وأعرب عن شكر اللجنة التعليمية إلى وزير التعليم العالي لحرصه الشديد على العملية التعليمية والإجراء الذي أعلن عنه بتشكيل لجنة تحقيق لمتابعة الموضوع وإيجاد وحدة مستقلة لضمان تصنيف أكاديمي يليق بجامعة الكويت. وأكد أهمية أنه يجب أن تكون جمعية أعضاء هيئة التدريس ممثلة في جميع مراكز اتخاذ القرار، مؤكدا أن اللجنة التعليمية ستتابع هذا الموضوع في كل الخطوات. وتوقع المطر تدني تقييم العام المقبل باعتبار أن المعلومات التي ستقدم في عام 2022 ستظهر نتائجها في التقييم لعام 2024 أي بعد عامين. ووجه المطر الشكر إلى وسائل الإعلام التي تناولت قضية تراجع التصنيف العالمي لجامعة الكويت.

الحجرف يسأل وزير الشباب عن تعديل النظام الأساسي لاتحاد الجمباز

وجه النائب مبارك الحجرف سؤالاً إلى كل من وزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري. ونص السؤال على ما يلي: لكون الجمعية العمومية للاتحادات الرياضية تتكون من الأندية الرياضية والهيئات الأخرى التي لها نشاط في الرياضة ويرعاها الاتحاد أما الأندية فتكون جمعيتها العمومية من أشخاص طبيعيين وهذا ما نصت عليه الفقرة رقم "1" من المادة "3" من القانون رقم "87/2017" في شأن تسجيل وإشهار الهيئة الرياضية إذ لا يقل عدد المؤسسين لها عن "50" عضوا إذا كانت تتكون من أشخاص طبيعيين وعن "6" أعضاء إذا كانت تتكون من أشخاص اعتباريين، مع عدم الإخلال بمتطلبات الهيئات الرياضية الدولية في هذه الحالة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

-1 هل راجع قطاع الرياضة في الهيئة العامة للرياضة مقترح تعديل بالنظام الأساسي للاتحاد ومدى توافقه مع نصوص ومواد القانون رقم "87" لسنة 2017 في شأن الرياضة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بهذه المراجعة والمراسلات بين الهيئة العامة للرياضة والاتحاد المذكور.

-2 في حال لم تراجع الهيئة العامة للرياضة مقترح تعديل النظام الأساسي للاتحاد ومدى توافقه مع نصوص ومواد القانون رقم "87" لسنة 2017 في شأن الرياضة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالمستندات الدالة على المحاسبة، وإذا كانت النفي، فما الأسباب في عدم المحاسبة؟

الديحاني يسأل وزير التربية عن عدد المقاعد الدراسية المتاحة لخريجي 2021 في «التطبيقي»؟

سأل النائب فرز الديحاني وزير التربية عن خطة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لقبول خريجي طلبة الصف الثاني عشر لسنة 2021، وعن عدد المقاعد الدراسية المتاحة للطلبة الكويتيين وغير الكويتيين وغير محددي الجنسية في كل كلية للسنة الدراسية المقبلة. وتضمن السؤال استفسارا عن عدد من أوقفوا قيودهم الدراسية في السنتين الماضيتين، وأبرز الأسباب، وعدد طلبة كل كلية في التطبيقي وعدد خريجيها في السنوات الأربع الماضية وحتى تاريخ تقديم السؤال.